



أنعكاسات عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية

Reflection of the electronic Commerce processes on internal control structure

أ.م.د. د. عمر إقبال توفيق المشهداني
جامعة جرش الأردن

أ.م.د. أحمد فيصل الحايك
جامعة جرش الأردن

أ.م.د. بتول محمد نوري

المستخلص : مع تنامي استخدام التجارة الالكترونية عملت العديد من الشركات وخاصة المساهمة العامة على الاستفادة منها في معاملتها التجارة ، بحيث أصبحت التجارة الالكترونية جزءا من بيئة الشركة، وهذا جعل مهنة المحاسبة والتدقيق تواجه تحديات جديدة أمام التطور التقني للمعلومات والنمو المتسارع في سوق التجارة الالكترونية. وأثيرت العديد من التساؤلات عن قدرة مهنة التدقيق على مواجة هذه التحديات وكيفية تدقيق عمليات التجارة الالكترونية وكيفية إضفاء الثقة على المواقع الالكترونية، ومن هذا المنطلق أصبح من الضرورة مواكبة أنظمة الرقابة الداخلية لهذه التكنولوجيا وما أحدثته من تغيرات على النظام المحاسبي ، وأن تتطور لتناسب التطورات التي حدثت في بيئة المال والأعمال، وأن تتماشى مع الانتشار السريع لعمليات التجارة الالكترونية. لذا هدف البحث إلى توضيح مفهوم التجارة الالكترونية ومخاطرها والتغيرات التي أحدثتها في نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الانعكاسات التي أحدثتها عمليات التجارة الالكترونية على نظام الرقابة الداخلية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن التجارة الالكترونية قد أثرت وبشكل واضح على مكونات نظام الرقابة الداخلية، لذا يحتاج نشاط التجارة الالكترونية الى مفهوم للرقابة الداخلية لاتصف بالاستاتيكية، وان أهداف الرقابة الداخلية لا تختلف في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي.

Abstract : With the growing use of electronic commerce has worked many companies, especially public shareholding to take advantage of them treated in the trade, so that the e-commerce part of the corporate environment, and this has made a career of accounting and auditing facing new challenges to the sophistication of the information and the rapid growth in the market for electronic commerce. And raised many questions about the ability of the audit profession to facing these challenges and how to audit operations of e-commerce and how to give confidence on websites, this sense it has become necessary keep the internal control systems of this technology and what has caused changes to the accounting system, and evolve to fit the developments that have occurred in business and financial environment, and in line with the rapid spread of electronic commerce operations. So the aim of the research to clarify the concept of e-commerce, risks and changes brought about by the internal control system, and determine the implications brought about by e-commerce operations on the internal control system. Among the most important findings of the study that e-commerce has affected and clearly on the components of internal control systems, so needs activity of e-commerce to the concept of internal



control for characterized Balastetekih, and objectives of internal control is no different in light of operating electronic data reported under manual operation.

المقدمة: أفرزت الثورة التقنية بيئة حديثة غيرت عالم المال والأعمال بشكل جوهري، وشكل ومضمون العملية الإدارية، وظهرت أمام الجميع تحديات كبيرة أسهمت في ظهور فرص جديدة وتهديدات كثيرة، وبدأت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن باستخدام التكنولوجيا بشكل كبير، فوظفتها في النظام المحاسبي بشكل جعل تنفيذ الدورة المحاسبية آلية ذات طابع امتاز بالسرعة والدقة، ورغم إيجابيات هذه التكنولوجيا إلا أن هناك سلبيات خطيرة رافقتها، كإمكانية اختراقها أو التلاعب بمدخلاتها، وبالتالي الحصول على مخرجات مضللة، مما فرض مجموعة من التحديات على عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على حدٍ سواء، خاصة في ظل المخاطر الناجمة عن ممارسة التجارة الالكترونية، سيما وأن الاقتناع بفكرة أمن المواقع الإلكترونية المخصصة لتبادل المعلومات ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية لا زال محاطاً بالشكوك والخوف من عدم كفاية احتياطات الأمن المتخذة والمصممة لحماية البيانات عبر الشبكة الإلكترونية، ومن هذا المنطلق أصبح من الضرورة مواكبة أنظمة الرقابة الداخلية لهذه التكنولوجيا وما أحدثته على النظام المحاسبي من تغيرات، وأن تتطور لتناسب التطورات التي حدثت في بيئة المال والأعمال وتتماشى مع الانتشار السريع لعمليات التجارة الالكترونية.

((منهجية الدراسة))

أولاً: مشكلة الدراسة: يواجه المحاسبين والمدققين عدداً من التحديات نتيجة التغيرات التي حدثت في البيئة التقنية لعالم المال والأعمال، ومن هذه التحديات ضرورة التكيف مع التطورات الناتجة عن ظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية، وتأثير هذه التجارة على المراحل المختلفة لأداء مهنة المحاسبة والتدقيق، وعليه يمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. هل أثرت عمليات التجارة الالكترونية على عناصر نظام الرقابة الداخلية؟

٢. هل تطور نظام الرقابة الداخلية بشكل يتناسب مع تطور عمليات التجارة الالكترونية؟

ثانياً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١. أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية.

٢. الانتشار الواسع لعمليات التجارة الالكترونية، والتي من المتوقع أن تصبح العنصر الأهم للتعامل التجاري بين الشركات في المستقبل.

٣. التطور الحاصل في مهام مدقق الحسابات، حيث أصبح على المدقق تقييم أمور جديدة لم تكن موجودة أصلاً مثلاً: تقييم موثوقية الشبكات، آلية تخزين البيانات ومدى إمكانية اتخاذ القرار بناءً على هذه المعلومات.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى:



١. التعرف على مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهداف وأنواع الرقابة الداخلية.

٢. توضيح مفهوم التجارة الالكترونية ومخاطرها والتغيرات التي أحدثتها في نظام الرقابة الداخلية.

٣. تحديد الانعكاسات التي أحدثتها عمليات التجارة الالكترونية على نظام الرقابة الداخلية.

رابعاً: فرضية الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وبيئة هيكل الرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وأنشطة هيكل الرقابة الداخلية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال الاتصالات والمعلومات.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال المتابعة (الإشراف).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وتقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها.

خامساً: خطة البحث: تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فرضياته سيتم تناول النقاط التالية في البحث:
الجانب النظري للبحث ويشمل

أولاً: الرقابة الداخلية: ١. مفهوم الرقابة الداخلية / ٢. أنواع الرقابة الداخلية

ثانياً: مفهوم التجارة الالكترونية

ثالثاً: خصائص التجارة الالكترونية

رابعاً: مخاطر استخدام التجارة الالكترونية

خامساً: متطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية: ١. متطلبات الحماية والأمن.

/ ٢. متطلبات التقنية والتكنولوجية / ٣. المتطلبات التشريعية و القانونية / ٤. المتطلبات الإدارية

سادساً: الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية

١. انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على مفهوم الرقابة الداخلية

٢. انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على أهداف الرقابة الداخلية

٣. انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على مكونات نظام الرقابة الداخلية.

أولاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة

ثانياً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على الأنشطة الرقابية

ثالثاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على عملية تقييم المخاطر وتحليلها



رابعاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على الاتصالات والمعلومات
خامساً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على عملية المتابعة (الإشراف
الدراسة الميدانية وتشمل: أولاً: مجتمع الدراسة وعينته/ثانياً: نتائج توزيع استمارة الاستبانة/ثالثاً: عرض
وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

١. تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة/٢. عرض نتائج الدراسة الميدانية /٣. اختبار
الفرضيات

الاستنتاجات والتوصيات

سادساً: الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحفيظ (٢٠٠٠) ((تحديات المراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الالكترونية وتبادل البيانات
الالكترونية من خلال تأكيدات الثقة في النظم الالكترونية والثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين
فيها))هدفت الدراسة إلى بحث التحديات التي تواجه مهنة المراجعة، واتجاه صفقات التجارة الالكترونية،
ولتحقيق ذلك تم القيام بدراسة استكشافية لمكاتب المراجعة في مصر، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
● وجود فرص محددة أمام مكاتب المراجعة لأداء خدمات مهنية جديدة وذلك لانخفاض عدد المؤسسات التي
تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتتعامل في صفقات التجارة الالكترونية.
● إن المهارات الحالية للمحاسبين المراجعين لا تؤهلهم لأداء الخدمة المهنية الجديدة (الثقة في النظم، الثقة في
المواقع) وان الأمر في حاجة ماسة الى تطوير هذه المهارات.

دراسة دهمش والقشي (٢٠٠٤) مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية"هدفت الدراسة إلى
التعرف على بيئة التجارة الالكترونية، ومقارنتها مع بيئة التجارة التقليدية، وتحديد فيما إذا كانت السياسات
المحاسبية المعمول بها تتلاءم مع بيئة التجارة الالكترونية، فضلاً عن تحديد المشكلات التي تحدد مهنة
المحاسبة من التعامل مع البيئة التجارية الجديدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية تعمل في
بيئة غير ملموسة وفريدة من نوعها، وتفتقد إلى التوثيق المستندي، فضلاً عن فشل النظرية المحاسبية
الحالية بالتعامل مع مشكلة الاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية. ونظراً لتلك البيئة الفريدة التي تفتقد إلى
التوثيق المستندي، فإن مهنتي المحاسبة والتدقيق تواجهان مشاكل عدم وجود آلية محددة للاعتراف بالإيرادات
المتولدة عبر التجارة الإلكترونية، وعدم وجود آلية محددة للتخصيص الضريبي. وأخيراً أوضحت الدراسة انه
يمكن حل المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية من خلال تطوير سياسات وإجراءات محاسبية تكنولوجية
تستطيع توفير الأمان، التوكيدية والموثوقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

دراسة الجبالي (٢٠٠٢) " الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم
المعلومات المحاسبية"هدفت الدراسة إلى بيان الاتجاهات الحديثة في المراجعة، وما إذا كانت هذه
الاتجاهات سلبية أم ايجابية في ضوء التطورات الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن التعرف



على حجم التطورات في المراجعة لمواكبة هذه التطورات، مع التركيز على التأهيل العلمي للمراجعين. وقد أجريت الدراسة على عينه من مراجعي الحسابات في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة حقيقية في التطوير تمثلت في رغبة المراجعين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواجهة التطورات التكنولوجية، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة تحتاج الى تضافر الجهود من اجل تقليلها والارتقاء بالمهنة على المستوى العلمي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الدراسية، بما يضمن الإشارة الوافية الى الأساليب المختلفة لتكنولوجيا المعلومات ونظم التجارة الالكترونية والتي تمثل واقعا ملموسا في مصر، وضرورة القيام بمزيد من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وتطويرها لإبراز انعكاساتها على المراجعة.

دراسة IIA (٢٠٠٣) * "The Current Impact of Information Technology on Internal Auditing"

"Auditing" هدفت الدراسة إلى التطرق إلى شبكات الحاسوب التي أفرزت مهاماً جديدة للتدقيق الداخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتزويده بجميع ما يلزم لمواجهة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، وخصوصاً التدقيق الداخلي. وقد أشارت الدراسة إلى أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الداخلي، وإلى أن تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين فمن جهة تعد أداة من أدوات التدقيق، ومن جهة ثانية تمثل خطر على عملية التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات لها دور واضح على الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي لا بد من مواجهته، وضرورة الاهتمام بكيفية التعامل مع التكنولوجيا الجديدة وليس الاكتفاء بماهية هذه التكنولوجيا.

دراسة Nin zhao & others (٢٠٠٤) "Auditing in E-commerce Era" ركزت الدراسة على مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية، وأوضحت أن عملية مراجعة الحسابات قد تغيرت في ظل بيئة التجارة الالكترونية في العديد من الشركات الخاصة بعد فترة من تراجع عائدات التدقيق، وبسبب هذه الحالة قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي بدراسة حددت عملية التدقيق المستمر كخدمة تساعد في نمو عمل شركات المراجعة على اعتبار أن دور المراجع يمثل دوراً حيوياً في توفير المعلومات والبيانات المؤكدة والموثوقة والكاملة.

((المحور الأول : الجانب النظري للدراسة))

أولاً: الرقابة الداخلية:شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً ومهماً وذلك لمقابلة التطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية؛ إذ لم تعد الرقابة الداخلية وسائل تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس فقط ، وإنما تطورت لتشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.



١. مفهوم الرقابة الداخلية: تعددت تعاريف الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها، وكانت في معظمها تدور حول تقسيم العمل بين العاملين بطريقة تسمح بمراجعة عمل كل موظف مراجعة مستمرة بواسطة غيره من العاملين، مما يسهل اكتشاف الأخطاء والغش. وكنتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية، وما صاحبها من اتساع في حجم المنظمات (ظهور الشركات المساهمة) وانفصال الملكية عن الإدارة، وحاجة الإدارة إلى بيانات سريعة ودقيقة وتطور مفهوم التدقيق الداخلي، تطور مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل الطرق والأساليب للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية (محمد، ١٩٨٩، ٧-٩). وفي هذا المجال عرفت لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية على أنها "خطة تنظيمية تتبناها المنظمة، وكافة الطرق والمقاييس لأجل حماية موجوداتها وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية" (Lambert, 1995: 8). أما الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية، فتمثلت بما يلي: (الصحن وآخرون، ٢٠٠٦) و(مظفر، ٢٠٠٠، ٣):

- حماية أصول المنظمة من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية، وذلك من أجل الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- ويضيف مظفر إلى هذه الأهداف هدفين آخرين هما:
- انتظام العمل وحسن إدارته.
- اعتماد أسلوب الإدارة بالاستثناء Management by Exceptions بحيث تركز الإدارة جهودها في مراقبة الانحرافات ومتابعتها.

ومع استمرار التطورات السريعة في الحياة الاقتصادية، تغيرت مسميات الرقابة الداخلية، فبعد أن سميت بنظام الرقابة الداخلية تبعاً لمعهد المحاسبين القانونيين في انكلترا، صدر كشف معايير التدقيق رقم (٥٥) لعام ١٩٨٨ عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تحت عنوان اعتبارات هيكل الرقابة الداخلية (324: 2001, Boynton et al)، ووفقاً لهذا تم تحديد عناصر الرقابة الداخلية بثلاث عناصر هي:

١. بيئة الرقابة Control Environment.
٢. النظام المحاسبي Accounting System.
٣. إجراءات الرقابة Control Procedures.

ثم جاء المعيار رقم (٧٨) وحدد عناصر الرقابة الداخلية بخمسة عناصر هي بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال والمتابعة (Arens et al, 2005, p.274).

٢. أنواع الرقابة الداخلية: على الرغم من اختلاف مسميات وعناصر الرقابة، إلا أن هناك اتفاق على أنواعها، فهناك نوعين للرقابة الداخلية هما: الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية .



٢-١ الرقابة الإدارية: وتتمثل بالخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والخطط الإستراتيجية، وتخفيض احتمال حدوث مخالفات للتعليمات (حماد، ٢٠٠٦، ص ٤٦) (Loudou &) (Loudon,2000:p.508). وبناءً على هذا التعريف، يمكن تحديد مجالين للرقابة الإدارية هما:

أ- التخطيط: ويختص بتحديد الإجراءات التي تستهدف الأهداف وكيفية التنفيذ ويتضمن التنسيق، إذ يرى الكثيرون أن التنسيق تابع للتخطيط فأينما وجد التخطيط وجد التنسيق.

ب- الرقابة: وتختص بالإجراءات التي تكفل تحقيق الأهداف المخططة وتتضمن الإشراف، وضمان التغذية بالمعلومات وتحقيق الكفاءة بمنع أي تدخل في تنفيذ الخطه.

ولقد اتفق أغلب الباحثين على أن هناك وسائل متعددة لتحقيق أهداف الرقابة مثل الكشوفات الإحصائية، والموازنات التخطيطية، و دراسات الوقت والحركة، والتكاليف المعيارية، وبرامج التدريب، وأساليب الرقابة على النوعية (نور، ١٩٨٧، ص ١٨٧) (ديوان الرقابة المالية، ١٩٩٢، ص ٦٢).

٢-٢ الرقابة المحاسبية: وتتمثل بالخطة التنظيمية، وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق في المحاسبة وما تنتجه من بيانات وتقارير. (Lambert,1995:p.7) . وتهدف الرقابة المحاسبية إلى التأكد المعقول من: (موسكوف وسيكمن، ٢٠٠٢، ص ٢٩٨).

١- تنفيذ العمليات طبقاً للتفويض العام أو الخاص للسلطة.

٢- تسجيل العمليات بشكل يسمح بالاتي:

أ- إعداد التقارير المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية أو لأي معايير ملائمة لأعداد هذه التقارير.

ب- المسائلة المحاسبية عن الأصول.

ج- تداول الأصول طبقاً لبرنامج تفويض السلطات والاختصاصات.

د- مطابقة أرصدة حسابات الأصول في فترات مختلفة مع الأصول الموجودة في حيازة المسؤولين في المنظمة.

ثانياً: مفهوم التجارة الإلكترونية: التجارة الإلكترونية تمثل نمطاً جديداً من أنماط الأعمال الاقتصادية على المستوى العالمي، ويعود ظهورها إلى نهاية الستينات من القرن الماضي عندما كانت البنوك تقوم بتبادل البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالحسابات الكترونياً من خلال ما يسمى تحويل الأرصدة الالكترونية (Electronic Fund Transfer)، فضلاً عن التبادل الإلكتروني (EDI) والذي يتم من خلاله نقل البيانات والوثائق المقروءة بواسطة الحاسوب من منظمة الى أخرى من خلال نماذج تحكمها معايير محددة (Perry) (Schneider, 2001). تتطلب التجارة الإلكترونية إجراء بعض التغييرات في التشريعات والقوانين التجارية لضمان الاستخدام الآمن لهذه التقنية الجديدة. ومثل هذا التغيير يستدعي بالضرورة التوعية بهذه التقنية وإعلام إدارات المؤسسات والشركات بمبررات استخدام هذه التقنية وشروط الانتفاع السليم منها. ففي



ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاماً على الوحدات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكيف مع البيئة الإلكترونية، وذلك بتغيير نظامها المحاسبي جذرياً أو تدريجياً والتركيز على ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية. فبعد ظهور مجموعة من التقنيات الحديثة في دنيا المال والأعمال ظهرت البيئة الإلكترونية كامتداد للتطور وكأحد أهم التحديات الجديدة أمام المحاسبة والمراجعة. هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم التجارة الإلكترونية: حيث عرفها (Nearon, 2000, p.10) و(عبد الهادي، ١٩٩٩، ص١٩٦) على أنها كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات والمستندات عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العلمية الأخرى وتبادل البيانات والمعلومات مع العملاء والتفاوض معهم وسداد الالتزامات المالية. وعرفها كل من (Best, 2000) و(Hutt & Spen, 2001) بأنها توزيع وتسويق وبيع السلع والخدمات ونقل البيانات إلكترونياً باستخدام شبكات الاتصال عن بعد ومعالجة العمل بشك انسيابي، وتمتد لتشمل نطاقاً واسعاً من المعلومات التجارية منها (التسويق والترويج وخدمات ما قبل البيع وأوامر الشراء والتسليم والسداد وخدمات الصيانة والشحن والنقل وغيرها). ويشير تعريف آخر للتجارة الإلكترونية على أنها الاستخدام المنظم لتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة وشبكات الاتصالات لتحقيق التعامل بين الشركة البائعة من جانب وعملائها ومورديها من جانب آخر (منسي، ٢٠٠١). مما يتقدم نستنتج أن التجارة الإلكترونية هي نظام يتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات من خلال صيغة محددة للتعامل التجاري تتم بطريقة الكترونية بعيداً عن استخدام المستندات والوثائق الورقية، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية.

ثالثاً. خصائص التجارة الإلكترونية: تتصف التجارة الإلكترونية بما يلي (جمعة وعطا الله، ٢٠٠١، ص٢٩٣) و(Bill, 1999, p.128):

١. تعتبر عملية بيع وشراء تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يمكن تنفيذ كل مكونات العملية التجارية على الشبكة الإلكترونية.
 ٢. لا توجد علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية، بل يتم التلاقي من خلال شبكة الاتصالات.
 ٣. تعتبر وسيلة فعالة للاتصال بين المتعاملين وبذلك تستغني عن المستندات الورقية عند إجراء المعاملات وتنفيذها، مع توفير في النفقات العامة والإدارية.
 ٤. يمكن أن تتم بين المنشآت، أو بين الشركات والعملاء، أو الشركات والأفراد والحكومة.
- رابعاً: مخاطر استخدام التجارة الإلكترونية:** تتبع مخاطر التجارة الإلكترونية، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنت فهناك تخوفاً عند التعامل مع الانترنت ينبع من أن عمليات السرقة التي قد تحدث، فقد أعلنت شركتا فيزا كارد وماستر كارد أن أحد قرصنة الكمبيوتر استطاع اختراق (٢٠٢) مليون حساب تابع



للشركتين، فكل تكنولوجيا حديثه ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، ويشير كل من (أبو الجود، ٢٠٠٠، ص ٢٩٨) و (IFAC, 1997, p.3) و (الشافعي، ٢٠٠٢، ص ٥٠) أن الأنظمة الالكترونية يمكن أن تتعرض إلى العدد من المخاطر، منها:

١. المخاطر الناتجة عن سوء الأداء، إذ يمكن أن تتعرض الأنظمة الالكترونية لهذه المخاطر من خلال الأفراد، والبرامج، والأجهزة الالكترونية نفسها، وتسبب هذه المخاطر مشاكل كبيرة للأنظمة.

٢. المخاطر الناتجة عن الغش والتلاعب والاقتراب غير المسموح به من الأنظمة الالكترونية بهدف الحصول على أموال أو أصول أو خدمات خاصة بطريقة غير مشروعة.

٣. المخاطر القانونية للتعامل الإلكتروني في التجارة، إذ إن الانتقال من مرحلة التعامل الورقي إلى الإلكتروني دون تهيئة بيئة قانونية بكوادرها البشرية للتحقيق في المعاملات الالكترونية وحماية الحقوق المتولدة من هذه التجارة وإثباتها، يمكن أن يولد فراغ قانوني يهدد حقوق المتعاملين، ويقلل فرص الاستفادة من استخدام التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال.

٤. مخاطر التوثيق الإلكتروني، وتعتبر هذه المشكلة من التحديات الكبيرة للتجارة الالكترونية، حيث يتطلب الأمر إثبات أن الطرفين المتعاملين في عقد صفقة معينة هما نفسهما بالفعل اللذان قاما بذلك عبر شبكة الإنترنت. ولعلاج هذه المخاطر يمكن اللجوء إلى معدات وأنظمة الإنترنت الخاصة بنظم الكتابة بالشفرة وكلمة السر والتوقيع الرقمي، حتى لا تسرق الرسالة أو تعدل وهي في مسيرتها الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وللتأكد من أن المرسل والمستقبل هما نفسهما المتعاملان في عقد الصفقة.

٥. مخاطر عدم القدرة على حماية العناوين المسجلة على شبكة الإنترنت، وتنتج مثل هذه المخاطر عن قيام بعض الجهات بانتحال أسماء وعناوين الشركات الكبرى، ولعلاج هذه المشكلة يجب أن يكون هناك تعاون دولي لوضع اتفاقيات تسمح بامتداد نطاق حماية العلامات التجارية إلى أسماء وعناوين شبكة الإنترنت أيضاً.

خامساً: متطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية:

١- **متطلبات الحماية والأمن.** إن أخطر الخدمات التجارية المقدمة عبر الانترنت هي الخدمات التنفيذية التي تفنقذ الى عنصر الأمان، وتتمثل مخاطر هذه الخدمات في احتمال الدخول غير المسموح به الى أنظمة المنظمة الداخلية، ويعتبر الجدار الناري من أهم التقنيات المستخدمة للحماية من مخاطر الهجوم الالكتروني على الأنظمة، وقد أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات الخاصة بالرقابة على أمان العمليات الالكترونية وهي (العزي، ٢٠٠٨، ص ٥):

أ. على منظمات الأعمال اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات عبر الانترنت و طبيعة تخويلهم.



ب. يجب على منظمات الأعمال استخدام طرق التحقق من المعاملات، وأن تتولى ترويج "عدم النقض" (Non-Repudiation) وأن تحدد المساءلة عن المعاملات المصرفية الالكترونية.

ت. يجب أن تتأكد الشركات من توافر الضوابط المناسبة للتحويل، ومن صلاحيات الدخول للنظم الالكترونية وقواعد البيانات والتطبيقات.

ث. يجب على منظمات الأعمال أن تضمن توافر الإجراءات المناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات الالكترونية.

ج. لا بد من أن تضمن منظمات الأعمال وجود مسارات تدقيقية واضحة لكل المعاملات الالكترونية.

٢- **متطلبات التقنية والتكنولوجية:** وهي مجموعة البرامج والأجهزة والمعدات ومواقع الانترنت الخاصة بالأعمال الالكترونية، حيث أحدثت التطورات التكنولوجية مزيداً من الحاجة إلى الاستفادة من هذه التطورات لتحقيق ميزة تنافسية وتوظيف هذه التكنولوجيا في خدمة العملاء، لذا يجب دراسة المتطلبات التقنية والتكنولوجية من حيث مدى توفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق أنشطة التجارة الالكترونية. (المصدر نفسه، ص ٦)

٣- **المتطلبات التشريعية و القانونية:** يتطلب الدخول الى عالم التجارة الالكترونية المواكبة المتواصلة والناجحة لمتغيرات العصر الالكتروني، لاسيما في الأعمال المالية والمصرفية، خاصة مع تطور احتياجات ومتطلبات الزبائن واتجاهها للاعتماد على الركائز التكنولوجية عموماً والالكترونية بشكل خاص. ويضع ذلك الإدارات أمام تحديات قانونية على المستوى الدولي، مما يتطلب إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على حماية حقوق كافة الأطراف وتؤكد الهوية القانونية لهذه الأطراف وتعمل على إيجاد القوانين التي تشرع وتنظم وتحكم استخدام وسائل الإبلاغ وتبادل البيانات الالكتروني كبديل لأساليب الإبلاغ والتبادل المتركة على أساس ورقي القوانين الخاصة بحماية العميل السرية (قحوش، ٢٠٠٢).

٤- **المتطلبات الإدارية:** وتتمثل في التخطيط الجيد والتنظيم الملائم، ولاسيما أن استخدام التجارة الالكترونية في الأعمال يلغي كثيراً من الوظائف التقليدية، وتتضمن المتطلبات الإدارية توصيف الهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسؤوليات، وتحديد إجراءات العمل والفصل بين الوظائف المتعارضة في إدارة نظم المعلومات، وصياغة آلية إشراف مجلس الإدارة، والإدارة العليا على العمليات المصرفية الالكترونية.

سادساً: **الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية:** أدى التطور السريع في الحاسبات وتنوع الأنظمة الالكترونية الى زيادة درجة تعقيد هذه الأنظمة، فيمكن أن يقوم نظام المعلومات الالكتروني على أكثر من حاسب في مناطق متفرقة ترتبط فيما بينها بشبكة اتصالات وبنظام معين، مما ساهم في انتشار التجارة الالكترونية. ومما لاشك فيه أن لبيئة التجارة الالكترونية انعكاسات على نظام الرقابة الداخلية، تتطلب تركيزاً أكثر في تصميم عملها، وأدوارها، ومسؤولياتها، والسياسات والإجراءات المتعلقة بها، والكفاءات الفنية اللازمة لها، لذا يجب على من المدقق بذل قدر أكبر من الرقابة والجهد عند القيام بعملية التدقيق بالشكل الذي يساهم في



تخفيض مخاطر التدقيق، وقد قامت لجنة (COSO, 2003) على وضع إطار يبين أثر بيئة التجارة الالكترونية على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها ومكوناتها. وفيما يلي توضيح لذلك الإطار:

١- انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على مفهوم الرقابة الداخلية. يحتاج نشاط التجارة الالكترونية الى مفهوم للرقابة الداخلية لا يتصف بالسكون، لذا وضعت لجنة (COSO, 2003) التعريف التالي للرقابة الداخلية: " هي عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين، وتصمم لتوفير تأكيد معقول لتحقيق أهداف المنظمة والمتمثلة في الاعتماد على القوائم المالية والالتزام بتنفيذ القوانين والتطبيقات وكافة العمليات. نلاحظ من التعريف أن الاهتمام في تعريف الرقابة الداخلية انتقل من كونها خطة تنظيمه ومجموعة من الوسائل والإجراءات الى اعتبارها عملية ديناميكية مستمرة تحقق أهداف متعددة.

٢- انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على أهداف الرقابة الداخلية. يرى (Arens et al, 2005, p.273) أن أهداف الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات لا تختلف عن أهدافها في ظل التشغيل اليدوي، والتي تتمثل في الآتي:

- أ. الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة.
- ب. سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات.
- ج. المحافظة علي الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان على كفاءتها التشغيلية.
- د. التأكيد على سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدي الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المنشأة.

أما (جمعة و خليل، ٢٠٠١، ص ٢٩٠) فيشيران إلى أن أهداف الرقابة الداخلية في بيئة التجارة الالكترونية، تتمثل في التأكد من سلامة المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، والتأكد من سلامة عمليات التحديث للملفات الأصلية، والتأكد من ضرورة وجود ملفات احتياطية محدثة، فضلا عن التحقق من اعتماد العمليات من الجهات المسؤولة عن عمليات التجارة الالكترونية داخل الشركة. أما لجنه (COSO) * واستناداً إلى تعريفها للرقابة الداخلية فان أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالتالي:

• الاعتماد على البيانات المالية.

• الالتزام بالقوانين.

• التأكد من كفاءة وفاعلية العمليات.

٣. انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على مكونات نظام الرقابة الداخلية. يمكن بيان انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على مكونات نظام الرقابة الداخلية من خلال ما يلي:

أولاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة: من أجل الحصول على فهم جيد لبيئة الرقابة، يجب على مدقق الحسابات أن يقوم بالتركيز على العوامل التالية (Taylor & William, 1999, p.440):



- فلسفة الإدارة وطريقة تشغيل البيانات.
- هيكل المنظمة فيما يتعلق بمركزية أو لامركزية المعالجة الالكترونية للبيانات.
- طرق الرقابة الإدارية.
- السياسات والإجراءات المتعلقة بالأشخاص وإجراءات الإدارة تجاه مكافآت وتدريب وتقييم الموظفين المتعلقة إعمالهم بالحاسوب.

ونظراً لخصوصية المشاكل التي تثيرها التجارة الالكترونية، فإن بيئة الرقابة الداخلية في الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية تكون مختلفة عن بيئة الرقابة في الشركات التي تمارس الأنشطة التقليدية وان كانت تستخدم الحاسبات الالكترونية في عملها، لذا يجب أن يكون إطار بيئة الرقابة في ظل التجارة الالكترونية أشمل من إطار بيئة الرقابة في ظل الأنشطة التقليدية بحيث تحتوي على مجموعة العناصر الإضافية التي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: أساليب تكنولوجيا المعلومات، أساليب إدارة المعلومات وسلوكيات وقيم المعلومات (زغلول، ٢٠٠٦، ص٧).

ثانياً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على الأنشطة الرقابية: تعرف الأنشطة الرقابية هي أنها السياسات والإجراءات التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهداف الوحدة، فضلاً عن بيئة الرقابة، وتستخدم الأنشطة الرقابة لإلغاء المخاطر أو لتقليلها الى أقل حد ممكن، وكذلك تصمم الأنشطة الرقابية لمنع واكتشاف الأخطاء في البيانات والمعلومات المحاسبية والمساهمة في توثيق وتقوية نظام المعلومات المحاسبي. ويضيف (konrath, 2004,p.211) أن الأنشطة الرقابية تحدث في كل مستويات وعمليات المؤسسة، وتضم مجموعة من الأنشطة التي يمكن تطبيقها في بيئة العمل الالكترونية واليدوية. أما (William, 2002,p.6) فقد بين أن من أهم الأنشطة ذات العلاقة ببيئة التجارة الالكترونية والتي يجب التركيز عليها هي: الرقابة على معالجة المعلومات، والرقابة على التغيرات في النظم والتطبيقات، وتوفير الحماية الملائمة للأصول والسجلات، والرقابة المادية على الأصول الحساسة، والرقابة على تسجيل الصفقات والإحداث في الوقت المناسب، والرقابة على التوثيق المناسب للصفقات والفصل بين الوظائف.

ثالثاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على عملية تقييم المخاطر وتحليلها: عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين المخاطر بأنها "مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. كما تعرف المخاطرة بأنها: "ظروف عدم التأكد من حدوث أمور لها تأثير ملحوظ على أهداف الشركة. وهذه المخاطر تقاس بصيغة التكرار أو الاحتمالية الكبيرة لحدوثها"، وتعتبر الخطورة أكيدة الحدوث في ظل بيئة التجارة الالكترونية عندما:

- تكون المهارات الموجودة بالشركة لا تؤثر عليها. - تحسب احتمالية حدوثها بالاعتماد على عدد وافر من الملاحظات. - يكون النظام الرقابي ضعيف.



وأوضحت معايير التدقيق في المعيار رقم ٤٠٠ والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية والصادر عن مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (International Auditing and Assurance standards Board) على أن مخاطر التدقيق هي المخاطر الناتجة عن فشل المدقق في إبداء رأي سليم في القوائم المالية وتتكون مما يلي (الجوهر والشوايكة، ٢٠٠٩، ص١٠-١١):

١.المخاطر الملازمة (الجوهرية).٢-مخاطر الرقابة.٣-مخاطر الاكتشاف.٤-مخاطر ناجمة عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.٥-مخاطر ناجمة عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

ولتحديد مستويات الخطورة وتقدير الأهمية النسبية لها يجب أن تتضافر جهود المدققين والعاملين في مجال الرقابة الداخلية من خلال إتباع طريقة فعالة في تقييم تلك المخاطر، لان القدرة على تحديد درجة ومستوى الخطورة تؤثر على إجراءات عملية التدقيق. وأفضل الطرق لتحليل وتقدير الخطورة هو إتباع الإجراءات التحليلية (Analytical Procedures) التي تساعد على اختصار الوقت، إضافة إلى أنها طريقة مفضلة لإنجاز وفهم رغبات وطلبات العملاء (Denness, 2000,p.2). تقوم عملية تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات على تحديد البيانات الحرجة أو الحساسة وتحديد الأشخاص الذين لديهم الصلاحيات بالدخول إلى البيانات والمعلومات، وتقوم على فحص تكامل الأنظمة وثباتها، وتدقيق توثيق وملكية تلك الأنظمة، وتراجع استمرار تخطيط العمل، وتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بالموظفين، وأخيراً اختبار نظام الرقابة الداخلية (Russell, 2003,p.3) وتتطلب عملية تقييم المخاطر المتعددة للتجارة الالكترونية تقييم مستويات الخطر التي تتعرض لها الأصول والمعلومات المختلفة وهذا يتطلب مجموعة من الخطوات (زغلول، ٢٠٠٤، ص٧):

•تحديد العوامل التي تؤثر على تحقيق الأهداف.

•تحديد الأصول وهذا يتضمن كل الأجهزة والتطبيقات.

•تصنيف معلومات المنشأة طبقاً أهميتها.

لذا فإن أهم عمل للتدقيق بشكل عام والرقابة الداخلية بشكل خاص في بيئة التجارة الالكترونية، هو تحديد المواقع ذات الخطورة المرتفعة على المنظمة، وعلى المدقق الاشتراك مع الإدارة في عملية تقييم المخاطر، لضمان ثبات وجهات النظر حولها. ولا بد أن يكون اهتمام الإدارة والمدققين في تقييم أولويات تحليل الخطورة بحيث تبدأ أولاً بتحليل الخطورة من المدقق، وبعد ذلك تقييم احتمالات التعرض لها وأخيراً تحديد تكاليف تلك المخاطر. وطبقاً لدراسة لجنة (COSO) يمكن مواجهه مخاطر التجارة الالكترونية في أربع مجموعات، هي: مخاطر يمكن تجنبها من خلال رقابة تمنع حدوث المخاطر مثل منع الوصول غير المسموح به للمعلومات والأجهزة، و مخاطر يمكن تخفيضها عن طريق الاكتشاف والتصحيح المبكر والسريع لها، ومخاطر لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تخفيض تأثيرها لذا يمكن اختيار إستراتيجية المشاركة كالتأمين على الأصول.



رابعاً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على الاتصالات والمعلومات: تتميز التجارة الالكترونية بعدم وجود وثائق ورقية متبادلة يتم إجراء وتنفيذ المعاملات من خلالها، حيث يتم إرسال كافة الوثائق الكترونياً ودون استخدام الورق. وتعتبر الاتصالات من الأمور الهامة سواء من خلال وظيفة التدقيق أم من خلال مناطق العمل الممكن خدمتها من قبل المدققين، فأدوات الاتصال- كالتحكم عن بعد للأنظمة، والبريد الالكتروني، وتحويل الملفات - طور وبشكل كبير أداء المدققين، وأوراق عمل المدققين، والأخطاء المكتشفة، ونسخ التقارير، ومعلومات أخرى يمكن اختيار أي منها للسماح لمدراء التدقيق لفحص مستوى التقدم بالعمل، والتوفير المباشر للتغذية العكسية التي يريدها المدققين في نظام الرقابة الداخلية. ويستطيع المدققين استخدام الاتصالات الالكترونية لتوزيعها على الجهات المطلوبة بشكل فعال، وفي الشركات التي تطبق التجارة الالكترونية في نشاطاتها وأعمالها هناك أهمية خاصة لأنظمة الاتصالات لنجاح الشركة وبقائها واستمرارها، لأنها تعتبر وسيلة تواصل بين الإدارة والعاملين يتم خلالها إيصال المعلومات للعاملين عن سياسة الأمن وحماية الخصوصية، وتسمح هذه القنوات بالتغذية العكسية وتوصي المشاكل واختراق الأمن للإدارة (هلدني والغبان، ٢٠١٠، ص١٠).

خامساً: انعكاسات بيئة التجارة الالكترونية على عملية المتابعة (الإشراف): توفر عملية الإشراف أداة فعالة في إدارة موارد التدقيق، وتحقيق كيفية الاستجابة إلى الأنظمة والتشريعات والقوانين المتعلقة بالتدقيق، وقد فرضت تكنولوجيا المعلومات استمرارية عملية الإشراف بسبب زيادة الطلب على تلك المعلومات من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب (المصدر نفسه، ص١٠). وبما إن الشركات الكبيرة يزيد اعتمادها على تطبيق بيئة العمل الإلكتروني في كل يوم، من أجل إدارة أعمالها ونشاطاتها بأسلوب ووقت مناسبين، لذا فإن عملية الإشراف التقليدية قد لا تكون مجدية للشركات التي تستخدم بيئة عمل الكترونية لان ذلك يتطلب استمرارية عملية الإشراف على الأنظمة المحاسبية المطبقة بالشركة، وتتطلب ضرورة تكيف عملية استمرار الإشراف حسب ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة. إن استمرار الإشراف في ظل بيئة العمل الإلكتروني تتطلب فصل الوظائف بين الموظفين، من اجل إمكانية تحديد مواطن الخلل في الوقت المناسب، ومتابعة الالتزام بسياسات الأمن والخصوصية وتعديلها بما يتلائم مع التهديدات بحيث يتم احتواء المشاكل ومعالجتها بأسرع وقت ممكن لتخفيض الخسائر. إن عملية الإشراف في بيئة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات تتضمن استمرارية الإشراف على الآتي: (Baccasam,2003,p.1)

١. الإشراف على عمل المستخدم أو نشاطه.
٢. الإشراف على أعمال ونشاطات الشركة.
٣. الإشراف على الرقابة على التطبيقات.

المحور الثاني الدراسة الميدانية:



أولاً: مجتمع الدراسة وعينته: يتكون مجتمع الدراسة من مدقي الحسابات في الأردن وكانت عينة البحث عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق، اعتمد الباحثين في الدراسة الميدانية على استمارة الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانة أولاً مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، وثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسية بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته، وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديموغرافية) والخاصة بعينة البحث، والمجموعة الثانية الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم ترتيب الأسئلة على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط، وتم اختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام معامل ارتباط **Gronbach-Alpha** وهو أسلوب إحصائي يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات الدراسة ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد. وكانت قيمة معامل ارتباط **Gronbach-Alpha** ٠,٧٦. وهي قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، بعد ذلك تم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) وعلى أساس طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس ولأغراض التحليل تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. الوسط الحسابي منسوباً للقيمة العظمى لمقياس ليكرت، وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من ٦٠%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن ٣ درجات من مساحة المقياس، فضلاً عن الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة.

٢. تحليل **T. (One Sample Test)** لاختبار فرضيات البحث.

ثانياً: نتائج توزيع استمارة الاستبانة: تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١) توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

النسبة %	العدد	البيان
١٠٠%	٦٠	الاستبيانات الموزعة
٩١%	٥٥	الاستبيانات المستردة
٨%	٥	الاستبيانات غير المستردة
٩١%	٥٥	الاستبيانات القابلة للتحليل

ثالثاً: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

١. تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

أ. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص.

جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص



النسبة	التكرار	التخصص
٨٢%	٤٥	محاسبية
٩%	٥	علوم مالية ومصرفية
٤%	٢	إدارة أعمال
٥%	٣	اقتصاد
١٠٠%	٥٥	المجموع

يبين الجدول (٢) أن تخصص المحاسبة كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة ٨٢% إلى المجموع الكلي وهذا يعطي مؤشر على أن الفئة المبحوثة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم لها مصداقية عالية بما يخص موضوع الرقابة الداخلية والتجارة الالكترونية.

ب. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول (٣) أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
٢%	١	دبلوم كلية مجتمع فما دون
١٥%	٨	بكالوريوس
٢٧%	١٥	ماجستير
٢٩%	١٦	دكتوراه
٢٧%	١٥	شهادات مهنية
١٠٠%	٥٥	المجموع

يبين الجدول (٣) إن مؤهل الماجستير والدكتوراه والشهادات المهنية كانت الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة ٢٩% لحملة الدكتوراه، و ٢٧% لحملة الماجستير والشهادات المهنية، وهذا يدعم الإجابة على أسئلة الاستبانة بسبب كون أفراد العينة يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .
ج. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

جدول (٤) أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
٣,٥%	٢	أقل من ٥ سنوات
٢٣,٥%	١٣	٥ - ١٠ سنوات
٤٠%	٢٢	١٠ - ١٥ سنة
٣٣%	١٨	أكثر من ١٥ سنة
١٠٠%	٥٥	المجموع

يبين الجدول (٤) أن الخبرة ١٠ - ١٥ سنة هي الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة ٤٠% وهذا يعني احتكاك عينة الدراسة بالواقع العملي والمهني مما ينعكس ايجابيا على صحة إجاباتهم على الاستبانة.

٢. عرض نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

الإجابة عن أسئلة الدراسة:



السؤال الأول: هل تؤثر عمليات التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة الداخلية : للإجابة على السؤال الأول تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة الدراسة حول اثر عمليات التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة الداخلية والجدول رقم (١) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر عمليات التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة الداخلية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
١	تكون بيئة الرقابة الداخلية في الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية مختلفة عن بيئة الرقابة في الشركات التي تمارس الأنشطة التقليدية من حيث..... •تحقيق الرقابة على عمليات الحاسوب التي تحتوي على الشبكات وقواعد البيانات والتخطيط. •وضع مستويات للرقابة وذلك من أجل التعامل المناسب مع مخاطر تلك التكنولوجيا	٤,٤١	٠,٦٤٥	٨٨	١
٢	إطار بيئة الرقابة في ظل التجارة الالكترونية اشمل من إطار بيئة الرقابة في ظل الأنشطة التقليدية لأنها تحتوي على مجموعة العناصر الإضافية، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات: •أساليب تكنولوجيا المعلومات. •أساليب إدارة المعلومات. •سلوكيات وقيم المعلومات	٤,٢٥	٠,٧٢٧	٨٥	٢
٣	عمليات التجارة الالكترونية تتطلب قيام المدقق بالتحقق من التغييرات التي تتم في أنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة، مع احتفاظ المدقق بالبرامج والملفات الأساسية.	٤,٠٠	٠,٨٤٣	٨٠	٣
٤	تؤثر عمليات التجارة الالكترونية على البيئة الرقابية في مجال الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات.	٣,٥٦	١,٠١٤	٧٠	٤
	العام	٤,٠٥٨			

يلاحظ من الجدول رقم (٤) إن أفراد العينة ترى إن عمليات التجارة الالكترونية لها تأثير على بيئة الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرة الفرضية الأولى (٤,٠٥٨) وبنسبة مئوية (٨١%)، وقد حصلت الفقرة الأولى والتي تنص " تكون بيئة الرقابة الداخلية في الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية مختلفة عن بيئة الرقابة في الشركات التي تمارس الأنشطة التقليدية" على أعلى بنسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٤,٤١٦) وبنسبة مئوية ٨٨%، بينما جاءت الفقرة ٤ والتي تنص " تؤثر عمليات التجارة الالكترونية على البيئة الرقابية في مجال الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات" على ادني نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٥٦) وبنسبة مئوية ٧٠%.

السؤال الثاني: هل يوجد اثر لعمليات التجارة الالكترونية على أنشطة هيكل الرقابة الداخلية: للإجابة على السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة الدراسة حول اثر عمليات التجارة الالكترونية على أنشطة هيكل الرقابة الداخلية والجدول رقم (5) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.



جدول رقم (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر عمليات التجارة الالكترونية على أنشطة هيكل الرقابة الداخلية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المرتبة
٥	التحول إلى التجارة الالكترونية والتوسع في تطبيقات شبكات الاتصال، يؤدي إلى تغيير النشاطات الرقابية المحددة من قبل المدقق والممكن تطبيقها وكيفية تطبيقها.	٣,٧٨٣٣	٠,٨٠٤٤٧	٧٦	٣
٦	في بيئة التجارة الالكترونية تشمل الضوابط الرقابية فحص التغيرات في البرامج الإلكترونية، ومنع الوصول المباشر للأصول الملموسة والسجلات.	٣,٦٦٦٧	٠,٩٣٢٧٧	٧٣	٤
٧	أهم النشاطات ذات العلاقة ببيئة التجارة الالكترونية والتي يجب التركيز عليها من قبل المدقق تشمل: • الرقابة على التسجيل الصحيح للصفقات والأحداث في الوقت المناسب وتوفير المعلومات لها • الرقابة على التوثيق المناسب للصفقات (حدوث أو اكتمال الصفقة وتوفير المعلومات عنها)	٤,٢٦٦٧	٠,٧٠٩٩٠	٨٥	١
٨	النشاطات الرقابية التي يقوم بها مدقق التجارة الالكترونية يجب أن يكون لها توقيت مناسب، وعلى المدقق تطوير الإجراءات الرقابية بشكل مستمر كي تكون فعالة.	٤,١٥٠٠	٠,٨١٩٧٨	٨٣	٢
	العام	٣,٩٦٦	٠,٤١٢٨٩	٧٩	

يلاحظ من الجدول رقم (٥) إن أفراد العينة ترى إن عمليات التجارة الالكترونية لها تأثير على أنشطة هيكل الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية (٣,٩٦٦) وبنسبة مئوية (٨٠%) تقريبا، وقد حصلت الفقرة رقم ٧ والتي تنص " النشاطات ذات العلاقة ببيئة التجارة الالكترونية والتي يجب التركيز عليها من قبل المدقق تشمل: الرقابة على التسجيل الصحيح للصفقات والأحداث في الوقت المناسب، الرقابة على التوثيق المناسب للصفقات (حدوث أو اكتمال الصفقة وتوفير المعلومات عنها) " على أعلى نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٤,٢٦٦) وبنسبة مئوية (٨٥) تقريبا وهي تقترب من الاتفاق التام مع ما طرحه الباحثين من آراء، بينما جاءت الفقرة ٦ والتي تنص " في بيئة التجارة الالكترونية تشمل الضوابط الرقابية فحص التغيرات في البرامج الإلكترونية، ومنع الوصول المباشر للأصول الملموسة والسجلات. " على ادني نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٦٦) وبنسبة مئوية ٧٣%.

السؤال الثالث: هل يوجد اثر لعمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية في مجال الاتصالات والمعلومات



يتضح من الجدول رقم (٦) إن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابية أكثر من ٣ درجات وهي حد مستوى الاختبار الذي تقارن به الأوساط الحسابية للفقرات وللفرضية بشكل عام، وفيما يتعلق بأثر عمليات التجارة الالكترونية على الاتصال والمعلومات يرى أفراد العينة أن عمليات التجارة الالكترونية أثرت على هيكل الرقابة الداخلية في مجال الاتصال والمعلومات حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣,٩٨) ونسبة مئوية ٨٠% تقريبا، وجاءت الفقرة رقم ٩ والتي تنص " أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها عالمنا اليوم في ظهور تطورات جديدة في مجال الأعمال التجارية، ومن ضمنها نشاط التجارة الإلكترونية. " في أفضل ترتيب بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٥) وانحراف معياري (٠.٠٦٧٩)، بينما احتلت الفقرة رقم ١١ والتي تنص "الاتصالات كالتحكم عن بعد للأنظمة، والبريد الإلكتروني، وتحويل الملفات من الأمور الهامة لوظيفة التدقيق عند القيام بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية" على اقل بسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٧٥) وبنسبة مئوية ٧٥%.

جدول رقم (٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية في مجال الاتصالات والمعلومات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المرتبة
٩	أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها عالمنا اليوم في ظهور تطورات جديدة في مجال الأعمال التجارية، ومن ضمنها نشاط التجارة الإلكترونية.	٤,٢٥	٠,٦٧٩	٨٥	١
١٠	بقاء واستمرار ونجاح الشركات التي تطبق تكنولوجيا المعلومات في نشاطاتها وأعمالها، يعتمد على أهمية أنظمة الاتصال فيها.	٤,١٣	٠,٨٥٣	٨٣	٢
١١	الاتصالات كالتحكم عن بعد للأنظمة، والبريد الإلكتروني، وتحويل الملفات من الأمور الهامة لوظيفة التدقيق عند القيام بتدقيق عمليات التجارة الالكترونية.	٣,٧٥	٠,٧٧٢	٧٥	٤
١٢	تساهم أنظمة الاتصالات بشكل كبير في تطور عملية التدقيق، لأنها تسمح للمدراء باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، والاستجابة السريعة للتوصيات.	٣,٨١	٠,٨٣٣	٧٦	٣
	العلم	٣,٩٨٧	٠,٤٨١	٨٠	

السؤال الرابع هل يوجد اثر بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال المتابعة (الإشراف): يتضح من الجدول رقم (٧) إن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابية أكثر من ٣ درجات وهي حد مستوى الاختبار الذي تقارن به الأوساط الحسابية للفقرات وللفرضية بشكل عام، وفيما يتعلق بأثر عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية في مجال المتابعة (الإشراف): يرى أفراد العينة أن عمليات التجارة الالكترونية أثرت على هيكل الرقابة الداخلية في مجال في مجال المتابعة (الإشراف): حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣,٨٨) ونسبة مئوية ٧٨% تقريبا، وجاءت الفقرة رقم ١٦ والتي تنص " في ظل بيئة التجارة الالكترونية على المدقق تحقيق الإشراف الفعال على نشاطات وأعمال الشركة، لذلك يتوجب عليهم تحديد المستخدم المصرح له بانجاز الأعمال والإطلاع على معلومات الشركة " في أفضل ترتيب بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٨) وانحراف معياري (٠,٧٠)، بينما احتلت الفقرة رقم ١٤ والتي تنص " إن استمرارية عملية



المتابعة والإشراف في ظل بيئة العمل الالكتروني أو تكنولوجيا المعلومات- تتطلب إجراء التدقيق الخارجي على أساس شهري أو ربع سنوي " على اقل نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٣,٧٠) وبنسبة مئوية ٧٤%.

جدول رقم (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر عمليات التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية في مجال الإشراف والمتابعة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١٣	ان عملية المراقبة والإشراف التقليدية لنظام الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية المطبقة، قد لا تكون مجدية للشركات التي تستخدم بيئة عمل الكترونية لان ذلك يتطلب استمرارية عملية الإشراف والمتابعة.	٣,٧١	٠,٩٥٨	٧٤
١٤	إن استمرارية عملية المتابعة والإشراف في ظل بيئة العمل الالكتروني أو تكنولوجيا المعلومات- تتطلب إجراء التدقيق الخارجي على أساس شهري أو ربع سنوي.	٣,٧٠	٠,٩٢٦	٧٤
١٥	أن عمليات التجارة الالكترونية تتطلب ضرورة تكيف عملية الإشراف حسب ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على نشاطات الشركة.	٣,٩٥	٠,٦٩٩	٧٩
١٦	في ظل بيئة التجارة الالكترونية على المدق تحقيق الإشراف الفعال على نشاطات وأعمال الشركة، لذلك يتوجب عليهم تحديد المستخدم المصرح له بتجاوز الأعمال والإطلاع على معلومات الشركة	٤,١٨	٠,٧٠٠	٨٤
	العلم	٣,٨	٠,٥٧	٧٦

السؤال الخامس هل تؤثر عمليات التجارة الالكترونية على تقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها. للإجابة على السؤال الأول تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة الدراسة حول اثر عمليات التجارة الالكترونية على بيئة الرقابة الداخلية والجدول رقم (٨) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر عمليات التجارة الالكترونية على تقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المرتبة
١٧	على المدقق الاهتمام بمخاطر التجارة الالكترونية المتعلقة بأمن المعلومات، ومواكبة التغيرات بها.	٤,٢٦	٠,٨٩٩	٨٥	١
١٨	إن مخاطر الرقابة الداخلية يمكن أن يكون لها انتشار اكبر مع عمليات التجارة الالكترونية.	٤,٢٠	٠,٩٥٣	٨٤	٣
١٩	على المدققين المختصين في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية الاهتمام بإدارة المخاطر وتحديد المواقع ذات الخطورة المرتفعة على المنظمة وفهم تحليل التكلفة والعائد.	٤,١٨	٠,٨٣٣	٨٤	٤
٢٠	تزداد حالات الغش المالي مع ممارسة عمليات التجارة الالكترونية، نظرا لعدم وجود مستندات ورقية كالفواتير، لذا يجب على المدقق مراقبتها بشكل جيد، للتعرف على خصائص الرقابة التي يجب تطبيقها عليها.	٤,٢١	١,٠٤٣	٨٤	٢
	العلم	٤,٢١	١,٥١	٨٤	

يلاحظ من الجدول رقم (٨) إن أفراد العينة ترى إن عمليات التجارة الالكترونية لها تأثير على تقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤,٣٨٣) وبنسبة مئوية (٨٨%)، وقد حصلت الفقرة (١٧) والتي تنص "على المدقق الاهتمام بمخاطر التجارة الالكترونية المتعلقة بأمن



المعلومات، ومواكبة التغيرات بها" على اعلي بنسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٤,٢٦٦)، بينما جاءت الفقرة ١٩ والتي تنص "على المدققين المختصين في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية الاهتمام بإدارة المخاطر وتحديد المواقع ذات الخطورة المرتفعة على المنظمة وفهم تحليل التكلفة والعائد" على ادني نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (٤,١٨) وبنسبة مئوية ٨٤%.

من خلال ماتقدم يتضح إن عمليات التجارة الالكترونية قد أثرت بشكل كبير في هيكل الرقابة الداخلية، وان إجراءات الرقابة الداخلية قد حدث فيها تغير لمواجهة متطلبات التجارة الالكترونية وان التغير شمل جميع عناصر هيكل الرقابة الداخلية.

٣. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وبيئة هيكل الرقابة الداخلية لاختبار متغيرات الفرضية الأولى تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى والجدول رقم (٩) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (٩) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٤,٠٥٨	٠,٤٥٦٥	١٧,٩٥	٠,٠٠	١,٠٥٨	٥٩

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وبيئة هيكل الرقابة الداخلية، لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة ٩٥%.

الفرضية الثانية:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وأنشطة هيكل الرقابة الداخلية:لاختبار متغيرات الفرضية الثانية تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الثانية والجدول رقم (١٠) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (١٠) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٣,٩٦٦٧	٠,٤١٢٨	١٨,١٣٥	٠,٠٠	٠,٩٦٦	٥٩

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الثانية وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وأنشطة هيكل الرقابة الداخلية، لذا تقبل الفرضية الثانية وبمستوى ثقة ٩٥%.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية

في مجال الاتصالات والمعلومات



لاختبار متغيرات الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الثالثة والجدول رقم (١١) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (١١) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثالثة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٣,٩٨٧٥	٠,٤٨١٤	١٥,٨٨٦	٠,٠٠	٠,٩٨٧	٥٩

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة أكبر من قيمة T الجدولية وفقرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال الاتصالات والمعلومات، لذا تقبل الفرضية الثالثة وبمستوى ثقة ٩٥%.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال المتابعة (الإشراف)

لاختبار متغيرات الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الرابعة والجدول رقم (١٢) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (١٢) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الرابعة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٣,٨٨٧٥	٠,٥٧٠١	١٢,٠٥	٠,٠٠	٨٨٧ .٠	٥٩

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة أكبر من قيمة T الجدولية وفقرات الفرضية الرابعة وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية في مجال المتابعة والإشراف، لذا تقبل الفرضية الرابعة وبمستوى ثقة ٩٥%.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وتقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها

لاختبار متغيرات الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضية الخامسة والجدول رقم (١٣) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (١٣) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الخامسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٤,٣٨٣٣	١,٥١٩٢	٧,٠٥	٠,٠٠	١,٣٨٣٣	٥٩



من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الخامسة وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية و تقدير مخاطر هيكل الرقابة الداخلية وتحليلها، لذا تقبل الفرضية الخامسة وبمستوى ثقة ٩٥%.

الفرضية الرئيسية:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية

لاختبار متغيرات الفرضية الرئيسية تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرضيات البحث مجتمعة والجدول رقم (١٤) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (١٤) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الرئيسية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	متوسط الاختلاف	درجة الحرية
٤,٠٥٦٧	٠,٤٤٤٦	١٨,٤٠٩	٠,٠٠	١,٠٥٦	٥٩

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الرئيسية وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠ مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات التجارة الالكترونية وهيكل الرقابة الداخلية وتحليلها، لذا تقبل الفرضية الرئيسية وبمستوى ثقة ٩٥%.

((المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات))

أولاً: الاستنتاجات

- ١.شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً لمقابلة التطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية، إذ لم تعد مجرد وسائل تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس وإنما تطور ليشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- ٢.إن انضمام العديد من الشركات للعمل في ظل التجارة الالكترونية يتطلب من نظام الرقابة الداخلية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في عملية الرقابة.
٣. في ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاماً على الوحدات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكيف مع البيئة الإلكترونية، وذلك بتغيير نظامها المحاسبي جذرياً أو تدريجياً والتركيز على ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية .
- ٤.إن التجارة الالكترونية قد أثرت وبشكل واضح على مكونات نظام الرقابة الداخلية، ويحتاج نشاط التجارة الالكترونية الى مفهوم للرقابة الداخلية لاتصف بالاستاتيكية
٥. أظهرت الدراسة الميدانية إن عمليات التجارة الالكترونية قد أثرت بشكل كبير في هيكل الرقابة الداخلية، وإن إجراءات الرقابة الداخلية قد حدث فيها تغيير لمواجهة متطلبات التجارة الالكترونية وإن التغيير شمل جميع عناصر هيكل الرقابة الداخلية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد العينة ٤,٠٥٦٧ وهي معنوية عند مستوى ٠,٠٠.



٦. أن مخاطر التدقيق هي المخاطر الناتجة عن فشل المدقق في إبداء رأي سليم في القوائم المالية، وان القدرة على تحديد درجة ومستوى الخطورة تؤثر على إجراءات عملية التدقيق.

٧. في الشركات التي تطبق التجارة الالكترونية في نشاطاتها وأعمالها هناك أهمية خاصة لأنظمة الاتصالات لنجاح الشركة وبقائها واستمرارها، ويستطيع المدققين استخدام الاتصالات الالكترونية لتوزيعها على الجهات المطلوبة بشكل فعال.

ثانيا: التوصيات

١. على منظمات الأعمال التأكد من توافر الضوابط المناسبة للتحويل ومن صلاحيات الدخول للنظم الالكترونية وقواعد البيانات والتطبيقات.
٢. على منظمات الأعمال أن تضمن توافر الإجراءات المناسبة لحماية مصادقية البيانات الخاصة بالعمليات الالكترونية.
٣. يجب إن يكون إطار بيئة الرقابة في ظل التجارة الالكترونية اشمل من إطار بيئة الرقابة في ظل الأنشطة التقليدية بحيث تحتوي على مجموعة العناصر الإضافية.
٤. يجب ان تتضمن الأنشطة الرقابة ذات العلاقة ببيئة التجارة الالكترونية والتي تشمل الرقابة على معالجة المعلومات، الرقابة على التغيرات في النظم والتطبيقات، توفير الحماية الملائمة للأصول والسجلات، والرقابة المادية على الأصول الحساسة، الرقابة على تسجيل الصفقات والإحداث في الوقت المناسب.
٥. على المدقق الاشتراك مع الإدارة في عملية تقييم المخاطر، لضمان ثبات وجهات النظر حول تلك المخاطر، ولا بد أن يكون اهتمام الإدارة والمدققين في تقييم أولويات تحليل الخطورة بحيث تبدأ أولاً بتحليل الخطورة من المدقق.
٦. على الشركات استخدام انظمه الاتصالات كوسيلة تواصل بين الإدارة والعاملين يتم خلالها إيصال المعلومات للعاملين عن سياسة الأمن وحماية الخصوصية.

((المصادر))

أولاً: المصادر العربية

١. أبو الجود، سوسن عبد الفتاح (٢٠٠٠) "إجراءات الرقابة الداخلية للشركات في ظل التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الدراسات المالية والتجارة، بني سويف، السنة ١، العدد ١، مارس.
٢. الجبالي، محمد مصطفى، (٢٠٠٢) "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
٣. الجوهر، كريمة على، الشوابكة، حكم (٢٠٠٩) "تحليل مخاطر التكنولوجيا كمدخل لتقييم وبناء أنشطة الرقابة الداخلية في دوائر التسجيل في بعض الجامعات الأردنية الخاصة"، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية.
٤. الخزعلي، ألاء شمس الله (١٩٩٥) "نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي - دراسة تطبيقية في رئاسة جامعة بغداد"، بحث دبلوم عالي مراقب حسابات غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.



٥. الشافعي، جلال الدين، "التجارة الالكترونية والضرائب"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٠٢.
٦. الصحن، عبد الفتاح، وسرايا، محمد السيد، وشحاته، السيد (٢٠٠٦) "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٧. العزي، سامية، (٢٠٠٨) "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد ٣٦.
٨. توماس، وليم وهنكي، امرسون، (٢٠٠٢) "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب ومراجعة د. احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للطباعة والنشر، المملكة السعودية.
٩. جمعة، احمد حلمي، خليل، عطا الله، (٢٠٠١) "معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة أفاق جديدة، العدد الأول والثاني، جامعة المنوفية.
١٠. حماد، أكرم إبراهيم (2006) الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جهينة للنشر، عمان ، الأردن.
١١. دهمش، نعيم، القشي، ظاهر، (٢٠٠٤) "مدى ملاءمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة اربد الأهلية.
١٢. ديوان الرقابة المالية، (١٩٩٢) "دليل دراسة وتقويم نظم الرقابة الداخلية"،.
١٣. زغلول، هشام (٢٠٠٦) " نحو نظام الكتروني للرقابة الداخلية يتلائم وأنشطة التجارة الكترونية، مجلة الرقابة المالية، العدد ١٤.
١٤. عبد الله، خالد امين ، ابو جبارة، هاني، عطية سلمان، (١٩٨٨) "تدقيق الحسابات من الناحية العملية"، الطبعة الأولى، عمان.
١٥. عبد الله، خالد أمين، وأبو جبارة، هاني، وعطية، سلمان، (٢٠٠٦) "تدقيق الحسابات من الناحية العملية"، الطبعة الأولى، عمان.
١٦. عبد الحفيظ، إبراهيم (٢٠٠٠) " تحديات المراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الالكترونية وتبادل البيانات الكترونيا من خلال تأكيدات الثقة في النظم الالكترونية والثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها" مجلة الدراسات المالية والتجارية، العلوم الادارية، بني سويف
١٧. عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ، (١٩٩٩) "إطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحويل إلى عالم التجارة الالكترونية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العلوم الإدارية، جامعة القاهرة، بني سويف، العدد ٢،.
١٨. قاحوش، نادر الفرد (٢٠٠٢) "العمل المصرفي عبر الإنترنت (الاعتبارات القانونية)"، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، كانون أول .
١٩. محمد، رعد عبد، (١٩٨٩) "نظام الرقابة الداخلية في المختبرات الإنشائية - دراسة ميدانية في المركز القومي للمختبرات الإنشائية"، بحث دبلوم عالي مراقب حسابات غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،.
٢٠. مظهر، فريدة فائق، (٢٠٠٠) "تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للنقل البري"، بحث دبلوم مراقب حسابات غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢١. موسكوف، ستيفن & سيكمن، مارك ج (٢٠٠٥) " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات " ،ترجمة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج وسلطان السلطان ،دار المريخ ،الرياض ،السعودية ،



٢٢. منسي، شريف، (٢٠٠١) "مشاكل وتحديات التجارة الإلكترونية في مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة،.

٢٣. نور، احمد، (١٩٨٧) "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والتطبيقية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٢٤. هلدني، الان عجيب، الغبان، ثائر صبري، (٢٠١٠) "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق"، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٥.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Arens, Alvin A. & Loebbecke James K.,(1995) "Auditing : An In Integrated Approach", 6th ed., Englewood Cliff, N.J: Prentice–Hall, Inc.,.
2. Arens, Alvin A. , Randal Jandal J. elder & Mark S. Beasley (2005) "Auditing An Integrated Approach", Pearson Education, Inc., 10th ed.,.
3. Baccasam, V.P.(2003) "Continuous Monitoring of Application Risk", IIA, Vol 6. www.Theiia. Org,
4. Best, r.(2000) "Market – Based Management :Strategic Growing customer Vale & Profitability", 2th ed, New Jersey, Prentice – Hall,.
5. Bill, R., (1999) "The Four Keys Doing Business online", Financial planning.,
6. Boynton, William C. & Rymond N. & Walter G.,(2001) "Modern Auditing", 7th. John Wiley & Sons, Inc., New York,.
7. Committee of Sponsoring Organization of The Trade Way Commission, Enterprise risk Management, October 2003.
8. Dennes , A.(2000)"Best Practice for Audit Efficiency", Journal of Accountancy, www.findarticles.com, September.
9. Hatt, M. & Spent, T.,(2001) "Business Marketing Management", 7 ed., Orland Harcourt College,.
10. IFAC,(1997) "Auditing in Computer Information System Environment", IFAC Handbook, IAS, No. 40, July.
11. IIA,(2003) "The Current Impact of Information Technology on Internal Auditing", Internal Auditors Instiute,.
12. konrath , Larry f(2004) Audiing Arisk Analysis Approach "5 th eddition , copyrith by south western.
13. Lambert, Michael,(1995) "Statement Of Best Practice Internal Control and Internal Audit", cpaj. Htm., <http://www.luca.com>, June.



14. Laudon, Kenneth C. & Laudan, Jane P., (2000) "Management Information System Organization and Technology in The Networked Enterprise", 6th ed., Prentice Hall International, Inc.,.
15. Nearon, H., (2000) "Auditing E- Business", The ACP Journal, Vol. 70, Issue 11,.
16. Ning, Z., et al., (2004) "Auditing E-commerce Era", Information Management & Computer Security, Vol. 12, Issue 5,.
17. Perry, J., & Schneider, g., (2001) "E-Commerce", Boston : Course Technology,.
18. Richter, L., (2002) "Risky Business Team With Audit Committee To Tackle With IT Security Needs", Journal Of Accountancy, June.
19. Russell, Larry, (2003) "CPA have Right to Perform IT Risk Assessment for Clients", California. [www. findarticles. Com](http://www.findarticles.com),
20. Taylor, Donald & William, Glezen, "Auditing", Prentice hall, John Wiley & Sons, USA.
21. William, Mair, (2002) "ESAC Risk and Control Environment", IIA, Vol. 5, . [www. Theiia.org](http://www.Theiia.org), April.